لاحقا «باتفاق الاربعة عشر بندا»[٢٠].

نما العمل الفدائي الفلسطيني، في العام الذي تلى الازمة الثانية، الى درجة اصبح معها أحد قطبين تقاسما، من الناحية الموضوعية، السلطة في الاردن. فمع مطلع العام ١٩٧٠، كان قد نشأ في الضفة الشرقية لنهر الاردن وضع سياسي تميز بازدواجية السلطة بكل ما يرافق، عادة، وضعا كهذا من توتر وتشاحن وتصادم. ومثلما بات امرا متوقعا ان يقوم اي من طرفي السلطة بمحاولة تحسين وضعه وتدعيم سلطته، اصبح معروفا ان محاولة كتلك لا بد وأن تكون لفريق على حساب فريق، مما جعل الطرفين دائمي التحفز متربصين ببعضهما البعض يحاول كل منهما حماية نفسه وسلطاته من مطامع منافسه او غريمه، كما يحاول كل منهما توسيع سلطاته، وبالتالي ترجيح كفة السلطة التي شهدها العام ١٩٧٠.

□ **الازمة الثالثة: شباط (فبراير) ١٩٧٠**[٢١]: بدأت هذه الازمة مع اعلان الحكومة الاردنية عن قرارات اتخذتها اثر اجتماعها يوم ١٠/٢/١٩٧٠ لتنظيم الاجراءات «المتعلقة ببعض نواحي الامن الداخلي في الاردن»[٢٢]، والتي اعتبرتها المنظمات الفدائية محاولة من جانب السلطة الاردنية «لتضييق الخناق على حركة المقاومة الفلسطينية بهدف تصفيتها»[٢٣]، وما كاد بيان الحكومة يعلن حتى فاجأت منظمات المقاومة (العشر آنذاك) الجميع بالاعلان عن اتفاقها فيما بينها على قيام «القيادة الموحدة» بهدف توحيد عملها السياسي والعسكري في مواجهة اجراءات السلطة الاردنية.

وما كاد كل طرف ينتهي من استنفار قواته وانزالها الى الشارع حتى بدأت في ١١/٢/١٩٧٠ الاشتباكات المتقطعة بينهما في أكثر من موقع. وفي الوقت ذاته، بدأت الحكومة تهدئة الخواطر بعدما لاحظت خطورة الوضع وازدياد الصدامات المسلحة واتحاد كلمة وجهد الطرف الآخر وتصميمه على المضي في المواجهة الى ابعد مدى. ولهذا، عقد الملك حسين نفسه في ليلة ويوم ١٢/٢/١٩٧٠ ثلاثة اجتماعات مع قادة الفدائيين تم الاتفاق خلالها على «تجميد جميع الاجراءات والتدابير وأسباب التوتر» تمهيدا لبحث مستفيض تعالج فيه المسائل بشكل جذري. وفي اليوم التالي (١٣/٢/١٩٧٠) عقدت اجتماعات جديدة بين الطرفين، كان من نتائجها اعلان الملك حسين في مؤتمر صحفي عقده في عمان في ١٤/٢/١٩٧٠ القرار الخاص بتجميد الاجراءات الحكومية التي كانت السبب المباشر في نشوب الازمة.

وعلى صعيد آخر، كانت اصداء أحداث عمان تتفاعل في عدد من العواصم العربية محدثة ردود فعل متنوعة. فبينما استمرت ج. ع. م. في اتباع خطها السابق الهادف الحفاظ على الطرفين ووقف نزيف الدماء، تميزت مواقف سورية وليبيا بتأييد سياسي واعلامي مكثف لمنظمات الفدائيين، في حين تابعت العراق جهودها الخاصة بالتوسط الفعلي بين الطرفين إما من خلال الدور المهدىء الذي كان يقوم به قائد الجيش العراقي في الاردن، او من خلال ايفاد وزير الدفاع للاجتماع بالسلطات الاردنية. وكان موقف العراق يكتسي اهمية خاصة بسبب تواجد القوات العراقية في الضفة الشرقية، والتزامها، على لسان الحكومة العراقية، بحماية حركة المقاومة الفلسطينية من أخطار التصفية.

بدت الازمة في حكم المنتهية واعتبر تراجع السلطة انتصارا للفدائيين وتدعيما لوجودهم ووزنهم. وقد دفعت المنظمات الفدائية انجازاتها خطوة جديدة الى الامام